البنية السياسية والسلطات الثلاث في اسرائيل

أ.د عبد الجبار عيسى عبد العال
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية
abduljabarsdu@gmail.com

اسعد هادي شحتور
رئاسة الوزراء / مؤسسة الشهداء
aaasssaaaddd74@gmail.com

الملخص:

تناولت الدراسة البنية السياسية والسلطات الثلاث للنظام السياسي الاسرائيلي ،وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ،وبينا من خلال هذا البحث الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات وماهي الخصائص والمميزات التي تتمتع بها كل سلطة على حد سواء.ان هذا البحث تناول تفاصيل المؤسسات والسلطات الاساسية في النظام السياسي الاسرائيلي للوقوف على طبيعة هذا النظام وما يحتويه من خصائص تميزه عن الانظمة السياسية الاخرى. توصلت الدراسة الى ان السلطة التشريعية المتمثل بالكنيست الاسرائيلي هو اساس السلطة في اسرائيل وهو مصدر التشريعات من خلال اعطاء الثقة للحكومة او سحبه منها ،اما السلطة التنفيذية (رئيس الدولة ورئيس الحكومة) فان الدور الاساس يكون لرئيس الوزراء فهو صاحب الصلاحيات الواسعة والدور الحقيقي،اما السلطة القضائية فهي ذات استقلال تام بعيدة عن الصراعات الحزبية وتتمتع بالاحترام العام لانها تمثل الاجماع السياسي.

الكلمات المفتاحية: السلطة التشريعية ،السلطة التنفيذية ، السلطة القضائية ،الدستور، النظام الانتخابي.

تاريخ الاستلام : ٨/٩/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ٨/١١/ ٢٠٢٤	تاريخ النشر: ١/١٢/ ٢٠٢٤

The political structure and the three Powers in Israel

Prof. Dr. Abdel-Jabbar Iss
Al-Mustansiriya University - College of Political Sciences
abduljabarsdu@gmail.com

Asaad Hadi Al-Shahtoor
Prime Minister / Martyrs Foundation
aaasssaaaddd74@gmail.com

Abstract:

The study dealt with the political structure and the three powers of the Israeli political system, which are the legislative power, the executive power and the judicial power. Through this research, we showed the role played by these institutions and the characteristics and advantages enjoyed by each power. This research dealt with the details of the basic institutions and powers in the Israeli political system to understand the nature of this system and the characteristics it contains that distinguish it from other political systems. The study concluded that the legislative power represented by the Israeli Knesset is the basis of power in Israel and is the source of legislation by giving confidence to the government or withdrawing it from it. As for the executive power (the head of state and the head of government), the primary role is for the prime minister, as he has broad powers and a real role. As for the judicial power, it is completely independent, far from partisan conflicts and enjoys public respect because it represents the political consensus.

Keywords: Legislative power, executive power, judicial power, constitution, electoral system.

المقدمة:

يتناول هذا البحث البنية السياسية في اسرائيل بسلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وكذلك يسلط الضوء على النظام الانتخابي في اسرائيل والدستور الاسرائيلي كونه اساس العملية التشريعية،و تعتبر عملية معرفة النظام السياسي لاي دولة من اهم عوامل المعرفة السياسية ازاء تلك الدولة من خلال وضع التصوارات المبنية على الحقائق للوقوف على ماهية هذا النظام وحقيقته وللضرورة العلمية جاء هذا البحث موضحا النظام والبنية السياسية لاسرائيل كضرورة علمية يقتضي الخوض فيها خصوصا وان هناك جدل فكري وسياسي وقانوني يثار حول هذا النظام وطبيعته والياته ومستقبله.

اهمية البحث:

تاتي اهمية البحث في التعرف على ماهية النظام السياسي الاسرائيلي وتلمس مدى تاثير هذه السلطات بما تمتلك من مميزات وخصائص في رسم السياسة الاسرائيلية وتثبيت وجود النظام السياسي وتدعيم البنية السياسية من خلال علاقتها مع بعضها البعض.

اشكالية البحث:

تدور اشكالية البحث في هذا البحث حول دور السلطات الثلاث في اسرائيل وبنية النظام السياسي باعتبار ان هذه السلطات تمثل جوهر النظام السياسي والركيزة المهمة في عملية تكوين هذا النظام فهل كان لها دور فاعل في الحياة السياسية بجميع مفاصلها ام لها دور هامشي وشكلي في النظام السياسي.

فرضية البحث:

البحث مبني على فرضية مفادها ((منذ قيام اسرائيل اخذ النظام السياسي في اسرائيل على تحقيق اهداف الصهيونية العالمية بتثبيت كيانه ، فبالاضافة الى ان السلطات الثلاث هي ركيزة النظام السياسي ولكنها ايضا لها دور فاعل في عملية الاستقرار السياسي لهذا النظام.

منهجية البحث :

لاغراض تحقق فرضية البحث اعتمدنا المنهج التاريخي للتعرف على طبيعة وبنية النظام السياسي الاسرائيلي واهم الخصائص التي التي يتميز بها ،وكذلك استخدمنا المنهج النظمي لفهم طبيعة هذا النظام ومكوناته الثلاثة الاساسية وهي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية .

المبحث الأول

النظام السياسي (البنية السياسية)

تعتبر عملية معرفة النظام السياسي لاي دولة من اهم عوامل المعرفة السياسية ازاء تلك الدولة من خلال وضع التصوارات المبنية على الحقائق للوقوف على ماهية هذا النظام وحقيقته وللضرورة العلمية جاء هذا المبحث موضحا النظام والبنية السياسية لاسرائيل كضرورة علمية يقتضي الخوض فيها خصوصا وان هناك جدل فكري وسياسي وقانوني يثار حول هذا النظام وطبيعته والياته ومستقبله.

المطلب الاول: البنية السياسية (النظام السياسي)

تنتمي (دولة) إسرائيل ظاهرياً الى تقاليد الديموقراطية الغربية، و يعتبر النظام السياسي الإسرائيلي من الناحية الإجرائية نظاماً ديموقراطياً برلمانياً (جبارين & مصطفى ٢٠١١، ٦١) ،واذا ما قارنا بين الأنظمة الديموقراطية الغربية والنظام السياسي الإسرائيلي لوجدنا ان إسرائيل تعتبر حالة خاصة ومختلفة وغير متطابقة مع النظم الديموقراطية وذلك لوجود العامل الأيديولوجي المتمثل بدور الدين بحيث ان نشأة الدولة في (إسرائيل) كانت نشأة دينية (شمعة ٢٠١٢ ، ٩١) . هذا من جانب ومن جانب اخر البناء لهذا الكيان كان صهيوني عنصري في جوهره لذلك إسرائيل تجسيد جزئي للمشروع الصهيوني الذي لم يكتمل بناءه الذاتي ولم ينجز دوره الوظيفي بعد لان الصهيونية طرحت نفسها بصفة (حركة تحرر قومي) لما سمته (الشعب اليهودي) فصنيعتها – إسرائيل – ورثت عنها هذا الدور وبالتالي حددت نفسها (دولة يهودية) (شوفاني ١٩٩٧ ، ٩١) .

إذن اسرائيل هي ذات صفة دينية (يهودية) بطابع صهيوني عنصري لذلك فهي في العرف الدولي السائد ككيان عنصري والدليل على ذلك القرار رقم ٣٣٧٩ الذي يحدد صراحة ان الصهيونية هي شكل من اشكال العنصرية والتمييز العرقي والذي اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام١٩٧٥والتزام اسرائيل بالصهيونية ،وبالتالي بيهودية هذا الكيان راسخ الى درجة عدم امكان طرحه للمناقشة ، وهذا نابع من المعتقدات الدينية المتجذرة التي ابرزها النظام السياسي الاسرائيلي في طريقة التعامل مع غير اليهود، فعلى سبيل المثال قانون العودة اليهودي الإسرائيلي يمكن لكل يهودي اكتساب الجنسية في إسرائيل بمجرد الهجرة اليها بنية الاستيطان فيها ، ولأنها تمنح هذا الحق لليهود فقط وتحجبه عن سواهم بمن فيهم اهل البلد الاصليون (الفلسطينيون) (شوفاني ١٩٩٧ ، ٩١).

إذن النظام السياسي الإسرائيلي من الناحية الظاهرية هو برلماني ديموقراطي اما من حيث الجوهر والمضمون هو صهيوني استعماري استيطاني ،وهناك خصائص هيكلية النظام السياسي الاسرائيلي:

١. ان النظام السياسي الاسرائيلي هو امتداد للنظام السياسي الذي كان سائد قبل قيام (الدولة) من مجتمع (البيشوف) لوجود المجتمع اليهودي المنظم في فلسطين قبل ١٩٤٨م الذي اعتمد على النظام القانوني والمحاكم الشريعة الدينية القديمة ،وعلى القانون العثماني لان التراث العثماني كان عبارة عن قانون مدني بقي نافذاً طوال القرن العشرين، وان كانت تجري فيه تعديلات من حين الى اخر(جوبسر ٢٠٠١ ، ٥) .

٢. ان نظام الانتداب البريطاني ساعد في تكوين القوانين وتنظيمها وبالتالي ادى الى تكوين بعض المؤسسات، وفي فترة الانتداب البريطاني قام اليهود بتنظيم انفسهم بأنظمة الطوارئ التي ورثوها من الانتداب البريطاني وذلك بفرض قوانين وقيود صارمة اذا تعرضوا الى أي خطر في أي منطقة، ولهذا نلاحظ أنظمة الطوارئ مطبقة ضد السكان العرب في إسرائيل في الدرجة الأولى لكونهم يشكلون تهديداً لإسرائيل من وجهة نظرهم (منعم ٢٠١٤، ٣٧).

ان الإعلان في ١٥ مايو ١٩٤٨ عن اعلان قيام اسرائيل ككيان سياسي هوامتداد للارث السياسي والقانوني الذي كان موجود في زمن الانتداب البريطاني، وكذلك ما أقيم من قوانين في زمن العثمانيين والتعديلات التي طرأت على هذه القوانين، والتي تم اتخاذها كحجر أساس لبناء هذا النظام السياسي الجديد ، فجميع مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية والاقتصادية وجدت اثناء حقبة الانتداب البريطاني على فلسطين (خلف ٢٠٠٢ ، ٢) .

ان عملية البناء والتكوين للكيان الاسرائيلي تطلب وقوف الدول العظمى كبريطانيا في وقتها لمساندة الصهيونية من خلال تحضير كل مستلزمات هذا المشروع فعندما تم الإعلان عن قيام إسرائيل تحولت هذه المؤسسات القائمة الى مؤسسات للكيان السياسي الجديد فتحول المجلس القومي اليهودي الى برلمان مؤقت للكيان الإسرائيلي عرف باسم مجلس الدولة ، واختص بالسلطة التشريعية وكان رئيس مجلس الدولة هو (حاييم وايزمن) الذي احتسب رئيساً للدولة، وتحولت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية الى حكومة مؤقتة، واصبح رئيس الوكالة اليهودية ديفيد بن غوريون رئيساً لهذه الحكومة(خلف ٢٠٠٢ ، ٣) .

كما ان الجيش الإسرائيلي النظامي قام بضم كافة المنظمات الصهيونية المسلحة اليه كبداية لعهد جديد، كما تحولت مؤسسات الوكالة اليهودية بوظيفتها وملفاتها الى دوائر حكومية في الكيان الجديد.

من خلال ماتقدم يمكننا القول ان النظام السياسي الإسرائيلي يتكون من ثلاث سلطات أساسية:

السلطة التشريعية (الكنيست) ، السلطة التنفيذية (الحكومة) ، السلطة القضائية (المحاكم) . ويتفرع من هذه السلطات أجهزة بيروقراطية وتنظيمية واسعة جداً (مصطفى ٢٠٢٠ ، ٣).

اولا: الدستور :

بعد إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ م مشروع تقسيم فلسطين الى دولتين احدهما عربية ،والأخرى يهودية تضمن هذا الإقرار وضع دستور لكلا الدولتين يتم حفظ فيه حقوق الافراد والأقليات والأماكن المقدسة، وعلى هذا الأساس تم تأسيس إسرائيل المؤقتة عام ١٩٤٨ التي بدورها امرت بصياغة مشروع الدستور ليعرض على الجمعية التأسيسية بعد ان انتخب ويتم انعقادها.

تم اجتماع الجمعية التأسيسية عام ١٩٤٩ من جانب الحكومة المؤقتة ،ووضع أساس لهذه الحكومة عرف بقانون الانتقال ،وتضمن ١٥ مادة، اثنان تخص السلطة التشريعية ،وخمسة لأعمال الحكومة وخمسة لتنظيم شؤون الرئاسة وثلاث مواد للشؤون الفنية والإجراءات .

اطلقت الجمعية التأسيسية على نفسها امام الكنيست ، حين قررت في ٨ اذار ١٩٤٩ التحول الى هيئة تشريعية عملاً بالمادة الأولى من قانون الانتقال ،وفي اليوم نفسه تقدم بن غوريون الى الكنيست بأسماء أعضاء حكومته الائتلافية الجديدة وتم انتخاب رئيس للدولة ، وبذلك تمت الخطوات الدستورية الأولى لأنشاء الكيان الإسرائيلي(خلف ٢٠٠٢ ، ١٢) .

تعتمد إسرائيل على القانون الأساس منذ ذلك الحين ولا يوجد دستور مكتوب لها وهنا انقسم الكنيست الى قسمين قسم يؤيد وجود دستور مكتوب وقسم يعارض وجود دستور مكتوب وكل له أسبابه وسنمر عليها سريعاً .

معارضو الدستور المكتوب قالوا:

١. إسرائيل لم تكتمل أراضيها وشعبها ولهذا يجب عدم تقييد أجيال المهاجرين اليهود الجدد بدستور لم يشاركوا في وضعه .
٢. معارضة رجال الدين اليهود والأحزاب والقوى الدينية على أساس ان إسرائيل باعتبارها دولة يهودية تتبع التعاليم السماوية والتقاليد اليهودية .
٣. وجود دستور علماني مكتوب يؤدي الى نشوب خلافات سلبية ويؤدي الى شق الامة الى فريقين، فريق ديني وفريق علماني .
٤. عدم وجود دستور مكتوب سيعطي الحكومة والكنيست حرية اكبر في التصرف لمواجهة المستجدات على الساحة السياسية دون وجود قيود دستورية على حركتها (خلف٢٠٠٢ ، ١٣) .

اما الفريق الاخر الذي يؤيد وجود دستور مكتوب فكانت حجته تستند الى(خلف٢٠٠٢ ، ١٢).

١. الدستور هو مرشد للمشروع وهو الية التنظيم العدل للنظام السياسي .
٢. يمكن ضمان الحريات الأساسية للمواطنين الا بوجود دستور مكتوب .
٣. يمكن حماية مؤسسات النظام من تعدي صلاحياتها الا بوجود دستور مكتوب .

لذلك انتهت مناقشات الكنيست فيما يتعلق بالدستور في عام ١٩٥٠ حين اصدر قراراً ينص على انه يجب ان يكون لإسرائيل دستور مدون شامل وجامد ، لكن لا يجوز التعجيل بإصداره ، وانه من الأفضل ان يصدر الدستور تدريجياً في شكل قوانين عادية ... وهو الامر الذي حدث بعد ذلك.

ثانيا: النظام الانتخابي:

تجري الانتخابات للكنيست، البرلمان الإسرائيلي مرة كل اربع سنوات، مالم تستدع الظروف اجراء انتخابات مبكرة و يتحدد اطار النظام الانتخابي الإسرائيلي في المادة ٤ من القانون الأساسي للكنيست، والذي ينص على:

"ان الكنيست ستنتخب بانتخابات عامة ، مباشرة ومتساوية وسرية ، وبانتخابات نسبية وفقاً لقانون انتخابات الكنيست."

واذا ما جاءنا لتفسير هذا القانون وجدنا ما يأتي(السعدي ٢٠٠٩، ١٢):

١. قطرية: تتشكل البلاد بأسرها دائرة انتخابية واحدة .
٢. مباشرة: تنتخب الكنيست أي البرلمان الإسرائيلي باقتراع مباشر من قبل الناخبين وليس عن طريق هيئة المقترعين.
٣. متساوية: جميع الأصوات التي يتم الادلاء بها لها نفس الوزن .
٤. سرية: تجري الانتخابات باقتراع سري .
٥. نسبية: توزع مقاعد الكنيست ومجموعها ١٢٠ مقعد بالتناسب مع النسبة المئوية التي يحصل عليها كل حزب من مجموع الأصوات الوطنية .

ان المادة الثالثة من قانون الجمعية التاسيسية الصادر في(١٩ تشرين الثاني ١٩٤٨) نص على اجراء الانتخابات على اساس التصويت العام المتساوي بطريقة الاقتراع المباشر وتوزع المقاعد على اساس التمثيل النسبي ،وهذا يعني ان اسرائيل تعتمد على ثلاث اسس انتخابية هي(خلف ٢٠٠٢ ، ١٢):

١. انها تعتمد الانتخاب المباشر وعلى درجة واحدة .
٢. انها تعتمد الانتخاب بالقائمة ،اي ان التصويت يكون للقائمة الحزبية ككل وليس للافراد.
٣. كل قائمة تحصل على نسبة واحد بالمئة فما فوق من مجموع الاصوات الصالحة.

تكون قد جاوزت نسبة الاغلاق وتشترك في توزيع مقاعد الكنيست،لان النظام الانتخابي المعمول به في اسرائيل قائم على مبدا التمثيل النسبي ، والتمثيل النسبي معناه :

١. ان اسرائيل تحتسب دائرة انتخابية واحدة ،يتم الانتخاب فيها في يوم واحد ويعد عطلة رسمية ،ويتم انتخاب الكنيست على اساس قوائم حزبية،اذ تقدم الاحزاب قوائم باسماء مرشحين يعينهم الحزب بنفسه،ويصوت كل ناخب لهذه القائمة او تلك من دون ان يكون له تاثير على الترتيب الشخصي لقوائم المرشحين.اي ان التصويت للحزب لا للمرشح.
٢. تقسم الاصوات الصالحة التي اودعت في صناديق الاقتراع على عدد المقاعد النيابية في الكنيست والتي يبلغ عددها ١٢٠ مقعدا.

وفي ١٨ اذار ١٩٩٢ اقر الكنيست تعديل قانون الانتخاب بما فيه إقرار الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة على ان يعمل به في انتخابات الكنيست الرابعة عشر عام ١٩٩٦ م (خلف ٢٠٠٢ ، ١٢) .

تعتمد إسرائيل على القانون الأساس منذ ذلك الحين ولا يوجد دستور مكتوب لها وهنا انقسم الكنيست الى قسمين قسم يؤيد وجود دستور مكتوب وقسم يعارض وجود دستور مكتوب وكل له أسبابه.

المطلب الثاني : سلطات الدولة الثلاث:

اولا: السلطة التشريعية (الكنيست)

تتكون السلطة التشريعية في إسرائيل من مجلس واحد عرف باسم الكنيست وتعني هذه الكلمة الجمعية او المجلس ومقر الكنيست في القدس والذي يعد بمثابة البرلمان في النظم البرلمانية ، وهو يحظى بأهمية خاصة في النظام السياسي الإسرائيلي ويخضع الكنيست الى احكام القانون الانتقالي لعام ١٩٤٩ ويتكون الكنيست من ١٢٠ عضواً يتم انتخابهم عن طريق الانتخاب العام المباشر لمدة اربع سنوات تبدأ من اول اجتماع يعتمده الكنيست بعد الانتخابات العامة اما بالنسبة لاعتماد هذا العدد ١٢٠ عضواً تحديداً وذلك لمغزى ديني تاريخي تم اعتماد هذا العدد بناءً على أسس دينية حيث اقترح زيرح فيرهافتك من حزب هبوعيل همزراحي الفكرة اقتداءً بالتقليد اليهودي القديم الذي جاء في التلمود ان المجلس اليهودي في العهد الفارسي كان يضم (١٢٠)عضواً . ان عملية إظهار ان هناك ربط ديني تاريخي وعلاقة بين الزمان والمكان في هذه الأرض هي في الحقيقة سياسية تحريفية من فعل الحركة الصهيونية (اميرة & نهاد ٢٠١٨، ٩٢) .

تكون الكنيست بعد ما اقرت اللجنة التنفيذية في ١٩٤٨/٨/١٤ إقامة إرادة الشعب المكونة من ثلاثة عشر عضواً وبالفعل بدأت عملها فور الانتهاء من مراسيم اعلان تأسيس إسرائيل يوم ١٩٤٨/٥/١٤ وكذلك قررت اللجنة التنفيذية إقامة مجلس الشعب المكون من سبعة وثلاثين عضواً على ان يصبح فيما بعد مجلس الدولة المؤقت أي البرلمان لدولة إسرائيل.

وصدر عن الجلسة الأولى لمجلس الدولة المؤقت الذي عقد بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٦ في تل ابيب ثلاث بنود أساسية:

١. انتخاب حاييم وايزمان رئيساً لها
٢. الامر الحكومي رقم ١ لعام ١٩٤٨
٣. اخطار أعضاء المجلس بصيغة مرسوم اعلان الدولة (منعم ٢٠١٤، ٣٨).

يحتل الكنيست دوراً مهما و بارزاً في النظام السياسي لإسرائيل فالكنيست هو أساس السلطة في إسرائيل وأعضاء الكنيست هم ممثلو الشعب في الداخل والخارج ، كما ان الكنيست هو مصدر كل

التشريعات في إسرائيل ومن صلاحيات الكنيست إعطاء الثقة للحكومة او سحبها منها ، وهي التي تنتخب رئيس الدولة ومراقب عام الدولة وتعيين بعض القضاة (قاسم ٢٠١٥ ، ١١).

١. عضوية الكنيست:

لقد وضع القانون الانتقالي لعام ١٩٤٩ عدة شروط لنيل عضوية الكنيست وهي (خلف ٢٠٠٢ ، ١٦):

- ان يكون مواطناً إسرائيلياً
- ان يكون قد بلغ الحادية والعشرون من عمره حين تقديم قائمة المرشحين لعضوية الكنيست
- ان لا تكون المحكمة العليا قد سحبت منه هذا الحق وفق القوانين.

٢. اختصاصات الكنيست :

يتمتع الكنيست من ناحية شكلية باختصاصات شاملة وواسعة دون قيود على سلطته وتنقسم هذ الاختصاصات الى ثلاثة اقسام او وظائف ، التشريعية والمالية والرقابة على اعمال الحكومة .

أ. التخصص التشريعي :

يعتبر تشريع القوانين احد اهم الوظائف الأساسية للكنيست في النظام الإسرائيلي وتكون عملية تشريع القوانين على منحنيين رئيسيين الأول منها عن طريق الاقتراح الشخصي الذي يقدمه عضو الكنيست ، او مجموعة من الأعضاء (اقتراح قانون شخصي وخاص) .

اما الثاني منها اقتراحات قوانين حكومية تبادر اليها الحكومة بصفتها السلطة التنفيذية (مشروع قانون) (جبارين & مصطفى ٢٠١١، ٧٣).

وعلى رئاسة الكنيست ادراج هذه الاقتراحات على جدول اعمال الكنيست ويتم ابلاغ أعضاء الكنيست بمدة لا تقل عن ٤٨ ساعة قبل انعقاد الجلسة لمناقشة اقتراح القانون .

ب. التخصص المالي:

ينحصر التخصص المالي للكنيست في امرين مهمين هما القوانين المالية والميزانية وتشمل القوانين المالية فرض الضرائب والرسوم والغاءها او تعديلها ومنح الامتياز والالتزام والاحتكار وعقد القروض العامة فلا تستطيع الحكومة في إسرائيل ان تفرض على الافراد رسماً من الرسوم او ان تلزمهم بدفع مبلغ ما دون موافقة الكنيست (قاسم ٢٠١٥ ، ١١٤).

اما إقرار الميزانية فيكون بعد ان تقوم وزارة المالية بتقديمها الى الكنيست على شكل مشروع قرار.. وتتسم مناقشات الكنيست للميزانية بالعمق والدقة وتستغل المعارضة فرصة النقاش للطعن بالحكومة ومحاسبتها.

ج. التخصص السياسي

من اهم مضامين التخصص السياسي انه يحتوي على الأمور العامة التالية(خلف ٢٠٠٢، ٩١):

- انتخاب رئيس الدولة .
- البت في امر تعيين أعضاء المحكمة العليا إذ يتم ذلك بناء على ترشيح من الحكومة وموافقة الكنيست.
- حق الكنيست في حل نفسه قبل انتهاء المدة المحددة له وكذلك في حالة استقالة رئيس الوزراء وعدم استطاعة رئيس الدولة إيجاد شخص يستطيع تشكيل وزارة تتمتع بثقة اغلبية أعضاء الكنيست .
- حق الكنيست في مراقبة ومحاسبة رئيس وأعضاء مجلس الوزراء من اهم الوسائل التي يملكها الكنيست لتحقيق ذلك هي حق السؤال وحق الاستجواب وحق اجراء التحقيق وحق سحب الثقة من الوزارة واسقاطها.

ومن خلال ما تقدم تبين لنا ان مهام الكنيست يتركز في أربعة أمور مهم نذكرها بطريقة مختصرة وايجاز وهي:

- تأليف الحكومة .
- مراقبة عمل الحكومة .
- التشريع .
- تمثيل المواطنين .

الجدول (١): روساء الكنيست للمدة (١٩٤٩ – ٢٠٢١)

ت	رئيس الكنيست	الفترة	الحزب / الكتلة
١	يوسيف شبرينشاك	١٩٤٩-١٩٥٩	مباي
٢	ناحوم نير	١٩٥٩-١٩٥٩	احدوت هفعوداه
٣	كاديش لوز	١٩٥٩-١٩٦٩	مباي- المعراخ
٤	رؤوفين بركان	١٩٦٩-١٩٧٢	المعراخ

٥	يسرائيل يشعياهو – شرعبي	١٩٧٢-١٩٧٧	المعراخ
٦	إسحاق شامير	١٩٧٧-١٩٨٠	الليكود
٧	إسحاق بيرمان	١٩٨٠-١٩٨١	الليكود
٨	مناحيم سافيدور	١٩٨١-١٩٨٤	الليكود
٩	شلومو هيلل	١٩٨٤-١٩٨٨	المعراخ
١٠	دوف شيلانسكي	١٩٨٨-١٩٩٢	الليكود
١١	شيفاح فايس	١٩٩٢-١٩٩٦	عفوداه
١٢	دان تيخون	١٩٩٦-١٩٩٩	الليكود
١٣	ابراهام بورغ	١٩٩٩-٢٠٠٣	يسرائيل احات
١٤	رؤوفين ريفلين	٢٠٠٣-٢٠٠٦	الليكود
١٥	داليا ايتسيك	٢٠٠٦-٢٠٠٩	كاديما
١٦	روؤفين ريفلين	٢٠٠٩-٢٠١٣	الليكود
١٧	يولي-يوئيل ادلشتاين	٢٠١٣-٢٠٢٠	الليكود- يسرائيل بيتينو
١٨	بيني غانتس	٢٠٢٠-٢٠٢٠	كاحول لافان
١٩	ياريف ليفين	٢٠٢٠-٢٠٢١	الليكود
٢٠	ميكي ليفي	٢٠٢١-	يش عتيد

المصدر: (وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية – وفاء ٢٠٢٤)

د. لجان الكنيست السلطة التشريعية في إسرائيل:

يضم الكنيست الإسرائيلي في الغالب ١٨ لجنة برلمانية في مختلف المجالات والصعد وتكون عضوية لجان الكنيست في بعضها متماثلة مع نسبة تمثيل الكتلة البرلمانية من حيث عدد أعضائها وتتفاوت النسبة بين لجنة وأخرى (مصطفى ٢٠٢٠ ، ٣).

وتنقسم اللجان العاملة في الكنيست الى أربعة أنواع هي:

- لجان الكنيست الثابتة: يصل عددها الى ١٢ لجنة وهي ثابتة لانها ترافق عمل كل دورة كنيست ولا تتغير بتغيرها فهي ثابتة لان القضايا التي تعالجها تتعلق بصلب تحول الدولة الحديثة ، ولا يمكن الاستغناء عنها.
- اللجان الخاصة: يختلف عملها عن اللجان الثابتة وهي تجتمع بحسب الحاجة الى طرح القضية المدرجة امامها وتضم هذه القائمة مثلاً اللجنة الأخلاقية للكنيست.
- لجان التحقيق البرلمانية: يتم إقامة لجان التحقيق البرلمانية في أوضاع معينة تقر هيئة الكنيست بضرورة التحقق فيها، مثل فشل او اخفاق معين او في قضايا يعتقد الكنيست انها ذات أهمية وطنية عليا.

ويصل عدد اللجان بصورة عامة الى ١٧ لجنة منها ١٢ لجنة ثابتة والبقية الباقية بحسب الترتيب المتقدم الذي ذكرناه كلجان محصورة في موضوع معين او لجان خاصة او لجان تحقيق.

وفيما يلي لمحة عن مختلف اللجان في الكنيست (جبارين & مصطفى ٢٠١١، ٦٧- ٦٨):

- لجنة الكنيست
- لجنة الخارجية والامن
- اللجنة المالية
- اللجنة الاقتصادية
- اللجنة الداخلية وحماية البيئة
- لجنة الدستور والقانون والقضاء
- لجنة الهجرة والاستيعاب
- لجنة التعليم والثقافة والرياضة
- لجنة العمل والرفاه الاجتماعي
- لجنة شؤون مراقبة الدولة
- لجنة رفع مكانة المرأة
- البحث والتطور العلمي والتكنولوجي
- لجنة مكافحة المخدرات
- لجنة حقوق الطفل
- اللجنة الخاصة بمشكلات العمال الأجانب
- لجنة شكاوي الجمهور
- اللجنة الأخلاقية

ثانيا: السلطة التنفيذية

تتكون السلطة التنفيذية في النظام الإسرائيلي من شقين الأول رئيس الدولة والثاني رئيس الحكومة (مجلس الوزراء) كما هو حال الأنظمة البرلمانية.

اما على صعيد الواقع فأن رئيس الوزراء هو صاحب الدور الحقيقي والصلاحيات الواسعة اما رئيس الدولة فيكون ذات صلاحيات محدودة وهذا ما سوف نوضحه على الترتيب الاتي:

١. رئيس الدولة:

ان رئيس الدولة يسود و لا يحكم وهو يمثل الدولة معنوياً ويرمز الى وحدتها. وجاءت هذه الصلاحيات المحدودة حسب قانون الانتقال للعام ١٩٤٩ م وكذلك قانون الرئاسة لعام ١٩٥١ م ، فلا يكاد تكون له سلطة تنفيذية (قدورة ٢٠١٣ ، ٦٣) .

❖ **وظائف رئيس الدولة**

يتمتع رئيس الدولة في النظام السياسي الاسرائيلي بعدة وظائف منها (الربيعي ٢٠٠٥، ٩٣) :

- افتتاح اول جلسة للكنيست الجديد .
- استلام أوراق اعتماد السفراء المعتمدين في إسرائيل .
- تعيين القضاة المدنيين والشرعيين للطوائف المختلفة .
- توقيع القوانين والمعاهدات .
- الصفح عن السجناء او تخفيف مدة محكوميتهم .
- تعيين مراقب الدولة وعميد بنك إسرائيل .

الجدول (٢) : أسماء رؤساء الدولة في إسرائيل

ت	الرئيس	الفترة
١	حاييم فايتسمان	١٩٤٨-١٩٥٢
٢	إسحاق بن تسي	١٩٥٢-١٩٦٣
٣	شنيئور زلمان شازار	١٩٦٣-١٩٧٣
٤	افرايم كاتسير	١٩٧٣-١٩٧٨
٥	اسحان نافون	١٩٧٨-١٩٨٣
٦	حاييم هرتسوع	١٩٨٣-١٩٩٣
٧	عيزر فاتيسمان	١٩٩٣-٢٠٠٠
٨	موشيه كتساف	٢٠٠٠-٢٠٠٧
٩	شمعون بيرس	٢٠٠٧-٢٠١٤
١٠	رؤوفين ريفلين	٢٠١٤-٢٠٢١
١١	يتسحاق هرتسوغ	٢٠٢١-

المصدر: (وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية – وفاء ٢٠٢٤)

٢. مجلس الوزراء (الحكومة) :

يقوم رئيس الدولة باختيار رئيس اكبر حزب في الكنيست ،ويكلفه بتشكيل الوزارة ويقوم الأخير بالتشاور مع الأحزاب الأخرى لضمان تشكيل وزارة تحصل على الأغلبية في الكنيست ، ويرأسها رئيس الوزراء ومجلس الوزراء(الربيعي ٢٠٠٥، ٩٤). يتمتع رئيس الوزراء في إسرائيل بمركز مهم في الحكومة لأنه زعيم حزب الأغلبية، اما بعد التعديل الأخير في النظام الانتخابي ١٩٩٢ فأن أهمية رئيس الوزراء قد تضاعف ،وذلك من خلال كونه منتخباً مباشرة من قبل الشعب. ويمكن تلخيص عمل الحكومة الإسرائيلية ورئيسها بالمهام التالية (الربيعي ٢٠٠٥، ٩٥):

- تنفيذ السياسات والقوانين في الدولة بوصفها القوة التنفيذية للدولة .
- تقوم بصنع السياسات العامة للدولة .
- تتمتع الحكومة ببعض الصلاحيات التشريعية كاقتراح القوانين التي يوافق عليها الكنيست.
- تتمتع الحكومة بالصلاحيات الواسعة فهي تحدد صلاحية كل وزير.
- تحدد صلاحيات الوزراء وتوزع السلطة بينهم .

جدول (٣): أسماء رؤساء الحكومات في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ حتى الان

رئيس الحكومة	من	الى
دافيد بن غوريون	١٩٤٨	١٩٥٣
موشيه شاريت	١٩٥٤	١٩٥٥
دافيد بن غوريون	١٩٥٥	١٩٦٣
ليفي إشكول	١٩٦٣	١٩٦٩
غولدا مئير	١٩٦٩	١٩٧٤
يتسحاق رابين	١٩٧٤	١٩٧٧
مناحيم بغين	١٩٧٧	١٩٨٣
يتسحاق شامير	١٩٨٦	١٩٩٢
يتسحاق رابين	١٩٩٢	١٩٩٥
شمعون بيرس	١٩٩٥	١٩٩٦
بنيامين نتنياهو	١٩٩٦	١٩٩٩
إهود براك	١٩٩٩	٢٠٠١
اريئل شارون	٢٠٠١	٢٠٠٦

إيهود أولمرت	٢٠٠٦	٢٠٠٩
بنيامين نتنياهو	٢٠٠٩	٢٠٢٠
بنيامين نتنياهو	٢٠٢٠	٢٠٢١
نفتالي بينيت	٢٠٢١	حتى الان

المصدر: (وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية – وفاء ٢٠٢٤)

ثالثا: السلطة القضائية:

تتمتع السلطة القضائية في إسرائيل من ناحية دستورية بالاستقلال التام وهي تتمتع بالاحترام العام لأنها تمثل الاجماع السياسي ولأنها بعيدة عن الصراعات الحزبية[١]،وتتكون السلطة القضائية من(المحاكم العادية)و (مراقب الدولة)و (المحاكم الخاصة) وكما يلي:

أ. المحاكم العادية:

تختص هذه المحاكم بالنظر في القضايا الادارية والجزائية والمدنيةعبر مرحلتين من التقاضي ،الاولى تنظر في القضايا للمرة الاولى اما الثانية فتنظر في استئنافالتقاضي الاول،وتعد هذه المحاكم من اعلى درجات المحاكم في القضاء الاسرائيلي،وتستند في عملها على قانون المحاكم لعام ١٩٤٩ ،وقانون المحاكم للقضايا الادارية لعام ٢٠٠٠ ،ومن بين المحاكم العادية الرئيسية في اسرائيل هي المحكمة العليا والمحاكم المركزية ومحكمة الصلح (الخزرجي ٢٠١٩ ، ١٢٢).

ب. المحاكم المركزية:

هي ادنى درجة من المحكمة العليا ،وتقام بامر من وزير العدل الذي يحدد مناطق الصلاحية .واليوم هناك محكمة مركزية في كل لواء من الوية اسرائيل الستة:الشمال،حيفا،تل ابيب،المركز ،القدس،الجنوب، ومن اختصاصات المحكمة المركزية هي جميع القضايا المدنية والجزائية ، اما القضايا الجزائية كل تهمة عقوبتها اكثر من سبع سنوات ،وفي القضايا المدنية دعاوي قيمتها اكثر من ٢٥٠٠٠٠٠شيكل جديدي يضاف الى ذلك قضايا تتعلق بملكية الاراضي،ولها ايضا ان تنظر في استئناف بشان قرارات محاكم الصلح.

تتالف المحكمة من عدد من القضاة ، ويقرر وزير العدل عدد القضاة في كل محكمة مركزية بامر صادر عنه ينشر في الجريدة الرسمية (حلبي & ابو رمضان ٢٠٢٠، ٦٩) .

ج. محكمة الصلح :

هي المحكمة الادنى درجة في هرم المحاكم ،وتنظر في القضايا التي تدخل ضمن اختصاصها بداية ،ويختلف عدد القضاة من محكمة الى اخرى وفق مايراه وزير العدل،وهي تنظر في القضايا الجزائية والمدنية ،فهي تبت في القضايا الجزائية التي عقوبتها غرامة مالية ،او سجن مدة لاتزيد عن ٧ اعوام (حلبي & ابو رمضان ٢٠٢٠، ١٥٧) .

د. المحاكم الخاصة :

تشمل المحاكم الخاصة :المحاكم الدينية ،ومحكمة قضايا العائلة ،ومحاكم العمل ،والمحاكم العسكرية (حلبي & ابو رمضان ٢٠٢٠، ١٥٨) .

- المحاكم الدينية :وهي على اربعة انواع (المحكمة الدينية لليهود)والمحكمة الدينية الدرزية،والمحكمة الدينية للمسلمين،والمحكمة الدينية للمسيحيين.

ويكون اختصاص هذه المحاكم بصورة عامة حول الاحوال الشخصية كل حسب ديانته.

- محكمة قضايا العائلة :وهي تنظر في القضايا المتعلقة بدعاوى النفقة والسكن وتوثيق ابوة او امومة ،والدعاوى المتعلقة باعادة طفل مخطوف.
- محكمة العمل: في ضوء اهمية قوانين العمل وخصوصيتها ،ارتاى المشرع ان يقيم محكمة متخصصة في هذا المجال. ويكون التقاضي فيها على درجتين :لوئية للدرجة الاولى ،ومحكمة قطرية للاستئناف ولعدد من القضايا يحددها القانون.
- المحاكم العسكرية : توجد في اسرائيل عدة انواع منها :لوائية ،بحرية،خاصة ،ميدانية ،لقوانين السير،وتعمل هذه المحاكم بموجب قانون القضاة العسكري لسنة ١٩٥٥،ويتم استئناف قرارات جميع المحاكم في محكمة الاستئناف العسكرية.

هـ. المحكمة العليا

تعد المحكمة العليا قمة السلطات القضائية التي تضم قضاة يعينون مدى الحياة ويختارون من بينهم رئيساً لهم . ومن صلاحيات هذه المحكمة (اميرة & نهاد ٢٠١٨، ١٠٥-١٠٦):

- مراقبة القوانين .
- الاشراف على الأمور القضائية .

- حق ابطال مفعول بعض القوانين الصادرة عن المجالس المحلية او التعليمات الإدارية اذا ما رأت بانها تتعارض واختصاصات الكنيست .
- حماية الحريات والحقوق العامة.

و. مراقب الدولة

أنشئ في عام ١٩٤٩ م كمؤسسة رسمية يعين من طرف رئيس الدولة لمدة خمس سنوات ويكون مسؤولاً امام الكنيست ولا يمكن عزله الا بأغلبية الثلثين وتكون له الوظائف التالية(اميرة & نهاد ٢٠١٨، ١٠٦):

- مراقبة النشاطات الحكومية ومؤسسات الدولة ومشاريعها وابداء وجهة نظره في اية مسألة تقع ضمن اختصاصها بناء على طلب الكنيست.
- ترجع قوة هذا المنصب باتساع مجال رقابته وتعدد الوسائل التي يستخدمها إضافة الى تمتعه بثقة الشعب بعيداً عن الأحزاب فلا يجوز له ان يشتغل بالسياسة او يكون عضواً بالكنيست.

يوجد في محكمة العدل العليا في إسرائيل محاكم مدنية ،وكذلك محاكم دينية تشمل الحاخامية لليهود، ومحاكم شرعية للمسلمين ، ومحاكم للطائفة الدرزية، ومحاكم خاصة لمختلف الطوائف المسيحية ،وكذلك هناك محاكم عسكرية خاصة بالأمور الأمنية .

الخاتمـــة:

عند دراسة الحياة السياسية والبنية السياسية للنظام السياسي الاسرائيلي تبين لنا ان السلطة التشريعية المتمثل بالكنيست الاسرائيلي لها دور بارز في النظام السياسي الاسرائيلي فالكنيست هو اساس السلطة في اسرائيل واعضاء الكنيست هم ممثلو الشعب الاسرائيلي في الداخل والخارج كما ان الكنيست هو مصدر التشريعات من خلال اعطاء الثقة للحكومة او سحبه منها ،اما السلطة التنفيذية المتكونة من رئيس الدولة ورئيس الحكومة (مجلس الوزراء) فان الدور الاساس يكون لرئيس الوزراء فهو صاحب الصلاحيات الواسعة والدور الحقيقي،اما السلطة القضائية فهي ذات استقلال تام وتتمتع بالاحترام العام لانها تمثل الاجماع السياسي ،ولانها بعيدة عن الصراعات الحزبية.

المصادر باللغة العربية:

١. اميرة ، بولهام& نهاد ، بوزاعة. ٢٠١٨.صنع السياسة العامة في اسرائيل ودور مراكز الفكر فيها. ط١ . برلين: المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية .

٢. جبارين. يوسف & مصطفى، مهند. ٢٠١١ . .نظام الحكم في اسرائيل. كميل منصور (رئيس تحرير).دليل اسرائيل العام ٢٠١١ . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

٣. جوبسر ، بيتر . ٢٠٠١ . النظام السياسي الإسرائيلي، الجذور والمؤسسات والتوجهات .ط١.مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

٤. حلبي ، اسامة & ابو رمضان، موسى. ٢٠٢٠. النظام القانوني .دليل اسرائيل العام ٢٠٢٠.تحريرمنير فخر الدين .مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

٥. الخزرجي ، نزار عبد الكريم حسن. ٢٠١٩ .التنمية المستدامة والاستقرار السياسي في الكيان الصهيوني (اسرائيل). ط١. الاردن : دار دجلة .

٦. خلف، نديم عيسى. ٢٠٠٢ . النظام السياسي الإسرائيلي: دراسة في مؤسساته وابرز تطوراته . ط١. سلسلة دراسات استراتيجية مركز الدراسات الدولية. العدد ٢٧. بغداد .

٧. الربيعي ، دينا محمد جبر. ٢٠٠٥. البعد المستقبلي في التخطيط الاستراتيجي (الإسرائيلي) .رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة النهرين. كلية العلوم السياسية .

٨. السعدي ، غازي . ٢٠٠٩. النظام الانتخابي الإسرائيلي . ط١. عمان : دار الجليل للنشر.

٩. شمعة ، سهيل عمر خليل. ٢٠١٢ . أيديولوجية القوى الدينية الرافضة للصهيونية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل (١٩٨٤-٢٠١٠) . رسالة ماجستير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد- جامعة الأزهر.

١٠. شوفاني، اليأس. ١٩٩٧ . المؤسسة الصهيونية . ط٣. صبري جريس (رئيس تحرير). دليل إسرائيل العام ، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

١١. قاسم ، حازم احمد خليل. ٢٠١٥ . الاوضاع السياسية في اسرائيل (١٩٤٨-١٩٥٦). رسالة ماجستير منشورة .الجامعة الاسلامية -غزة. كلية الآداب .

١٢. قدورة ، جهاد عبدالكريم. ٢٠١٣ . اليهود الروس ودورهم في الحياة السياسية الإسرائيلية .رسالة ماجستير . جامعة الازهر -غزة.كلية الاقتصاد والعلوم.

١٣. مصطفى ، مهند. ٢٠٢٠ . نظام الحكم في اسرائيل.منير فخر الدين (رئيس تحرير). دليل إسرائيل لعام ٢٠٢٠ .ط١. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

١٤. منصور ، جوني. ٢٠٠٩. معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية. رام اللة.فلسطين: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية .

١٥. منعم ، حيدر محمد . ٢٠١٤. دور الليكود في النظام السياسي الإسرائيلي ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية .

١٦.وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية – وفاء. ٢٠٢٤. رؤساء الكنيست، تم دخول الموقع بتاريخ(٢٤/٤/ ٢٠٢٢) ، متاح على الموقع التالي http://info.wafa.ps

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Al-Khazraji, Nizar Abdul Karim Hassan. 2019. Sustainable Development and Political Stability in the Zionist Entity (Israel). 1st ed. Jordan: Dar Dijlah.
2. Al-Rubaie, Dina Mohammed Jabr. 2005. The Future Dimension in (Israeli) Strategic Planning. Unpublished Master's Thesis. Al-Nahrain University. College of Political Science.
3. Al-Saadi, Ghazi. 2009. The Israeli Electoral System. 1st ed. Amman: Dar Al-Jalil for Publishing.
4. Amira, Pulham & Nihad, Bouzaa. 2018. Public Policy Making in Israel and the Role of Think Tanks in It. 1st ed. Berlin: Democratic Center for Strategic and Economic Studies.
5. Gubser, Peter. 2001. The Israeli Political System, Roots, Institutions and Trends. 1st ed. Emirates Center for Strategic Studies and Research.
6. Halabi, Osama & Abu Ramadan, Musa. 2020. The Legal System. The General Guide to Israel 2020. Edited by Munir Fakhr al-Din. Institute for Palestine Studies.
7. Jabareen, Yousef & Mustafam, Muhannad. 2011. The System of Government in Israel. Kamil Mansour (Editor-in-Chief). The General Guide to Israel 2011. Beirut: Institute for Palestine Studies.
8. Khalaf, Nadeem Issa. 2002. The Israeli Political System: A Study of Its Institutions and Most Notable Developments. 1st ed. Strategic Studies Series, Center for International Studies. Issue 27. Baghdad.

9. Mansour, Johnny. 2009. Dictionary of Media and Zionist and Israeli Terminology. Ramallah. Palestine: Madar Palestinian Center for Israeli Studies.
10. Muneam, Haidar Muhammad. 2014. The role of Likud in the Israeli political system, unpublished master's thesis submitted to the University of Baghdad – College of Political Science.
11. Mustafa, Muhannad. 2020. The System of Government in Israel. Munir Fakhr El-Din (Editor-in-Chief). Guide to Israel for the Year 2020. 1st ed. Beirut: Institute for Palestine Studies.
12. Palestinian News and Information Agency - Wafa. 2024. Speakers of the Knesset, the site was accessed on (4/24/2022), available on the following site http://info.wafa.ps.
13. Qaddoura, Jihad Abdel Karim. 2013. Russian Jews and their Role in Israeli Political Life. Master's Thesis. Al-Azhar University - Gaza. Faculty of Economics and Sciences.
14. Qassim, Hazem Ahmed Khalil. 2015. Political Conditions in Israel (1948-1956). Published Master's Thesis. Islamic University - Gaza. Faculty of Arts.
15. Shamaa, Suhail Omar Khalil. 2012. The Ideology of Religious Forces Rejecting Zionism and Their Role in Political Life in Israel (1984-2010). Published Master's Thesis submitted to the Faculty of Economics - Al-Azhar University.
16. Shoufani, Despair. 1997. The Zionist Institution. 3rd ed. Sabri Geries (Editor-in-Chief). General Guide to Israel, Beirut: Institute for Palestine Studies.